

Distr.: General  
29 July 2005  
Arabic  
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم  
المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥

من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

التقرير المتعلق بالدورة السنوية لعام ٢٠٠٥

(من ١٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

٣	.....	أولا - المسائل التنظيمية
٥	.....	الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٥	.....	ثانيا - إطار التمويل المتعدد السنوات
٧	.....	ثالثا - التزامات التمويل
٧	.....	رابعا - الترتيبات البرنامجية
١٠	.....	خامسا - تقرير التنمية البشرية
١١	.....	سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
١٢	.....	سابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
١٣	.....	ثامنا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٤	.....	تاسعا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
١٧	.....	عاشرا - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٨	.....	حادي عشر - التقييم
٢١	.....	ثاني عشر - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة
٢٣	.....	الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٣	.....	ثالث عشر - مراجعة الحسابات الداخلية والرقابة الداخلية
٢٧	.....	رابع عشر - عملية البرمجة
٢٨	.....	خامس عشر - الزيارات الميدانية
٢٩	.....	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٩	.....	سادس عشر - التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٤
٣٢	.....	سابع عشر - التزامات التمويل المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٣٣	.....	ثامن عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
٣٥	.....	تاسع عشر - مسائل أخرى

## أولا - المسائل التنظيمية

عقدت الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

وفي تلك الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطه العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٥ (DP/2005/L.2 و Corr.1)، بصيغتهما المعدلة شفويا، والتقرير المتعلق بالدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥ (DP/2005/14).

ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ٣١/٢٠٠٥ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥: من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦: من ٢٣ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦: من ١٢ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦: من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

والبيان الاستهلاكي للرئيس متاح على الموقع التالي: [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).

وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥ في الوثيقة

DP/2005/30 المتاحة على الموقع التالي [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).

بيان مدير البرنامج

في بيان الوداع الذي أدلى به مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمام المجلس التنفيذي، تحدث المدير بإعزاز عن فترة السنوات الست التي قضاها في المنظمة، حيث أشار بسرور إلى إنجازاتها العديدة خلال فترة عمله. ووجه المدير الانتباه إلى حالة الموارد - التي تحسنت بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا خلال خمس سنوات - وإلى السمعة المتنامية للبرنامج الإنمائي بوصفه مستشارا وداعية ونصيرا للتنمية التي تركز على البشر.

وشدد مدير البرنامج، وهو يؤكد أن هذه الإنجازات تجعل البرنامج الإنمائي في وضع أفضل لكفالة إيجاد حلول قطرية التوجه ومملوكة وطنيا، على أن البرنامج قد اتسم بالصفات التالية خلال السنوات الخمس الماضية:

(أ) التركيز والفعالية، بتخصيص ٩٥ في المائة من نفقات البرمجة في مجالات

الممارسة الخمسة؛

- (ب) التوجه الميداني الذي تميز بإقامة المرافق دون الإقليمية للموارد والمراكز الإقليمية، مما أدى إلى تحويل مركز الثقل في المنظمة إلى المستوى القطري؛
- (ج) الاستناد إلى المعارف، بالربط بين شبكات إدارة المعارف عن طريق الشبكة العالمية للبرنامج مما يوفر حلولاً إقليمية على نطاق العالم عند الحاجة إليها؛
- (د) التوجه نحو البشر، عن طريق الاستثمارات في التدريب وربط الترقى بالجدارة؛

(هـ) الاستجابة للاحتياجات القطرية، بجعل الأهداف الإنمائية للألفية عقدا اجتماعيا من أجل البلدان المشمولة بالبرامج، والجهات المانحة، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والوعي بالفرص العالمية الناشئة.

وشدد المدير على أهمية عام ٢٠٠٥ بوصفه عاما للإنجاز الكبير، حيث وجه الانتباه إلى الأركان الثلاثة التي حددها الأمين العام بوصفها حجر الزاوية في خطته للإصلاح، ألا وهي التنمية والعمل الإنساني، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وركز المدير على الدور المحوري الذي يجب أن يضطلع به البرنامج الإنمائي في كل من هذه المجالات بغية السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشدد على الترابط بين تخفيف عبء الديون وتقديم المعونة. وأعرب عن رأيه بوجود دور متعاظم للبرنامج، خاصة عمله في مجال بناء القدرات لمساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وشدد مدير البرنامج، بعد أن سلط الضوء على جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تعزيز نظام المنسق المقيم، على التحول الحيوي الأهمية إلى إطلاق أيدي المنسقين المقيمين بتعيين مديريين قطريين في ٤٠ بلدا على سبيل التجربة. وأعرب عن الأسف لأن البلدان المانحة لم تف على النحو المطلوب بدعمها المالي المتفق عليه من أجل تلك العملية.

وأعرب المدير لأعضاء المجلس عن شكره على دعمهم خلال فترة عمله، حيث أكد للوفود والموظفين أن المدير المعين، السيد كمال درويش، هو الشخص المناسب لقيادة البرنامج الإنمائي في المستقبل.

واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠٠٥ - الإعراب عن الشكر للسيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥.

والملاحظات التي أدلى بها مدير البرنامج متاحة على الموقع التالي:

[www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd)

## الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### ثانياً - إطار التمويل المتعدد السنوات

استعرض المجلس التنفيذي تقرير إطار التمويل المتعدد السنوات فيما يتعلق بأداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما حققه من نتائج في عام ٢٠٠٥ (DP/2005/16)، وتقرير وحدة التفيتيش المشتركة (DP/2005/16/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2005/16/Add.2).

وأشادت الوفود بالبرنامج الإنمائي على عرضه المتوازن للتحليلات والنتائج، حيث لاحظت حدوث تحسينات في التركيز الاستراتيجي والقدرة على الاستجابة للمتطلبات القطرية، وتوفيق أولويات البرمجة مع إطار التمويل المتعدد السنوات، والالتزام بالإدارة القائمة على تحقيق النتائج. وأعربت الوفود عن التقدير لأداء البرنامج الإنمائي على الصعيد العالمي.

وشجع عدد من الوفود البرنامج الإنمائي على توفير تحليل للاتجاهات أكثر إيجازاً في المستقبل، حيث أشارت إلى مجالات التحسين. وطالبت الوفود بتطوير عرض نتائج الأداء واتباع أسلوب دقيق لقياس التقدم، وأشارت إلى ضرورة متابعة النتائج، خاصة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتقدم البعض باقتراحات من أجل تعزيز إيجاد حلول مشتركة بين بلدان الجنوب وبشأن توصيات تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، وهي مجالات حددها تقرير الإطار التمويلي لاتخاذ المزيد من الإجراءات فيها.

وشجعت بعض الوفود البرنامج الإنمائي، بعد أن أقرت بالترابط بين الأمن والتنمية، على مواصلة الاضطلاع بدور في أنشطة بناء السلام. وأقترح أن يوسع البرنامج نطاق عمله في مجال الطاقة والبيئة وفي التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشدد بعض الوفود على أهمية ملكية البلدان لجدول الأعمال الإنمائي.

وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة الجهود لتبسيط ومواءمة عمليات الأمم المتحدة على الصعيد القطري من خلال دوره المحوري بوصفه راعياً لنظام المنسق المقيم. وأشارت الوفود إلى ضرورة تحديد دور البرنامج الإنمائي استناداً إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات (E/2004/68) الذي تمت الموافقة عليه في قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩.

وبعد أن لاحظت الوفود أن موارد البرنامج الإنمائي قد نمت بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٠٤، شجعت البلدان القادرة على كفاءة قاعدة موارد ثابتة على المدى الطويل للمنظمة، لا سيما فيما يتعلق بالموارد العادية، على القيام بذلك.

وطلب المجلس إعداد موجز تنفيذي ورسم تخطيطي لسير العمليات يبين تسلسل النتائج في التقارير اللاحقة المتعلقة بإطار التمويل المتعدد السنوات، واختار 'تنمية القدرات' موضوعا للتقرير السنوي لعام ٢٠٠٦. وطلب المجلس أيضا، وضع جدول زمني لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ لإعداد ومناقشة تقريره عن تقييم الأداء في نهاية الدورة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وكذلك لإعداد إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

وشكر المدير المعاون للبرنامج الإنمائي الوفود على تعليقاتها ومساهماتها. وأقر المدير المعاون بالحاجة إلى مواصلة تركيز دعم البرنامج الإنمائي، خاصة في مجال مساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأجاب المدير المعاون على عدد من الاستفسارات موضحا أن قياس مدى مساهمة التعاون بين بلدان الجنوب في دعم البرنامج الإنمائي يتطلب وقتا، بالنظر إلى أن الحلول المشتركة بين بلدان الجنوب لم تعتمد إلا في أواخر عام ٢٠٠٤ بوصفها محركا لفعالية التنمية في إطار التمويل المتعدد السنوات. وأكد للوفود أن البرنامج الإنمائي مستعد لمواجهة التحدي المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بمتابعة تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، أوضح المدير المعاون الخطوات التي يتخذها البرنامج الإنمائي بالشراكة مع النظراء على الصعيد الوطني، مع التركيز على تنمية القطاع الخاص المحلي. وأشار المدير المعاون إلى أن البرنامج سينظر في عرض نتائج الأداء على أساس كل بلد على حدة.

أما مستشارة البرامج في فريق دعم العمليات بالبرنامج الإنمائي، فقد وجهت الانتباه إلى آليات ضمان النوعية في إطار التمويل المتعدد السنوات، لا سيما عمليات المراجعة الداخلية الموسعة للحسابات على صعيد المكاتب القطرية وعمليات الرقابة التي تقوم بها المكاتب الإقليمية. وأكدت للوفود، بعد أن أشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يتابع عن كثب المقترحات المتعلقة بتقديم التقارير عن إطار التمويل المتعدد السنوات التي وافق عليها المجلس في مقرره ١/٢٠٠٤، أن البرنامج الإنمائي يواصل تحسين عملية التوثيق لديه.

واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠٠٥ بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات: التقرير المتعلق بأداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما حققه من نتائج في عام ٢٠٠٤، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة، وأحاط علما بالمرفق الإحصائي (DP/2005/16/Add.2).

## ثالثا - التزامات التمويل

لدى مناقشة حالة التزامات تمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠٠٥ وما بعده (DP/2005/17)، أعربت الوفود عن سرورها لأن جملة الإيرادات لعام ٢٠٠٤ بلغت ٤,١ بليون دولار.

وأعربت الوفود عن الارتياح لأن البرنامج الإنمائي أحرز تقدما في السعي إلى بلوغ الهدف المحدد في إطار التمويل المتعدد السنوات وقدره ١,١ بليون دولار من الموارد الأساسية لعام ٢٠٠٧. وحثت الوفود البلدان المانحة والبلدان التي تنفذ فيها برامج على الوفاء بالتعهدات المعلنة في إطار التمويل المتعدد السنوات للموارد الأساسية. وطلب المجلس أن تنظر البلدان في استكمال مساهماتها لعام ٢٠٠٥ من أجل التعجيل بإعادة بناء قاعدة الموارد الأساسية.

وتقدمت الوفود بملاحظات واستفسارات شملت ما يلي: طلبات من أجل زيادة تقاسم الأعباء المالية بين الدول الأعضاء؛ والتساؤل عن سبب انخفاض مساهمات البلدان التي تنفذ فيها البرامج؛ والاهتمام بفعالية المعونة بالتنفيذ العاجل لإعلان باريس؛ والكيفية التي تؤثر بها تقلبات أسعار الصرف على الموارد وأداء البرامج.

وشدد المدير المعاون ومدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعد أن أقر بالشواغل، على أن نمو الموارد الأساسية حقيقي. وأكد الحاجة إلى إدراج المساهمات المحتملة في الموارد غير الأساسية التي يمكن أن تزداد بقدر كبير بفضل ثقة الجهات المانحة. وكرر الإعراب عن التزام البرنامج الإنمائي بكفالة نمو مساهمات البلدان المشمولة ببرامج وتوسيع قاعدة الموارد، مشددا على أن البرنامج الإنمائي ملتزم بفعالية التنمية ومتابعة إعلان باريس.

واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠٠٥ بشأن حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠٠٥ وما بعده.

## رابعا - الترتيبات البرنامجية

ناقش المجلس التنفيذي استعراض منتصف المدة لترتيبات البرمجة اللاحقة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/2005/18)، وفقا للمقرر ١٠/٢٠٠٢ الذي مدد فترة البرمجة إلى أربع سنوات وطلب إجراء إعادة حساب، في منتصف المدة، لمخصصات البند ١-١-١ من

هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية على أساس الدخل القومي الإجمالي وبيانات السكان.

وعند إجراء الاستعراض، التمس البرنامج الإنمائي موافقة المجلس على ثلاثة مقترحات، هي: إعادة حساب مخصصات البند ١-١-١ لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧؛ وإدخال تغييرات على المخصصات بين البندين ١-١-١ و ٢-١-١ بالنسبة للموارد الجديدة المتاحة التي تزيد عن مستوى البرمجة الإجمالي الأساسي البالغ ٤٥٠ مليون دولار، لتستخدم في تلبية الاحتياجات العاجلة في مجال تنمية القدرات الوطنية؛ (ج) تحديد مستوى مستقل يمكن التنبؤ به من التمويل السنوي قدره ٣ ملايين دولار لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

وفي المقترح الأول، حدد خياران، هما: (أ) أن تؤخذ في الحسبان كل البلدان التي شهدت تنقيحات بالزيادة أو النقصان في مخصصاتها السنوية الأولية لموارد البند ١-١-١؛ أو (ب) ألا ينظر إلا في البلدان التي تسجل تنقيحات بالزيادة في مخصصاتها السنوية الأولية لموارد البند ١-١-١.

وأعربت غالبية الوفود عن تفضيلها للخيار الثاني، مع تشديدها على ضرورة حماية أقل البلدان نمواً. وفضلت وفود أخرى الإبقاء على النظام القائم.

وبصفة عامة، اقترحت الوفود استعراض منهجية هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية عند إعداد الدورة الجديدة لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ووضع معايير أكثر ثباتاً لها. وطلبت الوفود تقديم تقرير عن ترتيبات البرمجة لبناء القدرات لفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ يبين نظام الحوافز المطبق. وفضل المجلس في قراره الإبقاء على المخصصات الحالية للبند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للسنتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بالمقترح الثاني، أعربت الوفود عن تأييدها الشديد لتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل للتغلب على النقص في القدرات وتحقيق المزيد من المرونة المالية على الصعيد القطري في البرنامج الإنمائي.

وبعد أن لاحظت الوفود أن البرنامج الإنمائي سوف يستهدف البلدان ذات الأداء الجيد والنتائج الجيدة، شجعت البرنامج على كفاءة تخصيص موارد البند ١-١-٢ استناداً إلى معايير موضوعية. وشددت الوفود على أهمية التنسيق بين الجهات المانحة وتوحي التجانس في منظومة الأمم المتحدة. وتم تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استخدام جميع الموارد المتاحة لتحديد مواضع النقص في القدرات، بما في ذلك دورات تخطيط التنمية الوطنية وعملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

وقرر المجلس، في مقرره بشأن المقترح الثاني، تغيير نسبة التوزيع الداخلي للموارد بين البندين ١-١-١ و ٢-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية من نسبة ٤٠-٦٠ في المائة إلى نسبة ٥٠-٥٠ في المائة؛ وإلغاء الحد الحالي لمخصصات البلدان بين البندين ١-١-١ و ٢-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية؛ وتوخي المرونة بنسبة تصل إلى ١٠ في المائة لتيسير نقل بعض الموارد من البند ٢-١-١ فيما بين المناطق.

وبعد أن أعربت الوفود في مقررها عن تأييدها للمقترح الثالث، وافقت على تحديد مستوى تمويل سنوي قدره ٣ ملايين دولار لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

وأقر المدير المعاون ومدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالطلبات من أجل تقديم وثيقة أكثر تحليلاً بشأن بناء القدرات استناداً إلى إطار التمويل المتعدد السنوات وتقارير التقييم، وبضرورة كفالة تزامن تنقيح ترتيبات البرمجة مع فترة إطار التمويل التالية لها. وأوضح أن إطار التمويل وترتيبات البرمجة تقوم على ميزانية الدعم لفترة السنتين وتمويل البرامج. وقال إن تنقيح منتصف المدة قد اقتضاه تمديد فترة تمويل البرامج لتوفير أحدث المعلومات.

وقال المدير المعاون إن الخيار الأول محايد من حيث التكاليف في حين أن الخيار الثاني يتطلب مبلغاً إضافياً قدره ٨,٢ مليون دولار يقتطع من قاعدة الموارد البالغة ٤٥٠ مليون دولار. وأوضح أن من الممكن بل وينبغي استخدام البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية لمعالجة القصور في القدرات؛ وأن الغرض من زيادة البند ٢-١-١ هو توفير موارد كحوافز للبرمجة الجيدة لمعالجة نواحي القصور في القدرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن تخصيص موارد البند ٢-١-١ يستند إلى فعالية البرامج والفعالية التشغيلية كما هو محدد في إطار التمويل المتعدد السنوات. وأكد أن أي محاولة للاستعاضة عن معايير الدخل القومي الإجمالي يجب أن تلي أولاً متطلبات أشد البلدان عوزاً.

وشدد كبير المستشارين في مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية النظر إلى المقترح المتعلق بالبند ٢-١-١ في سياق جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وجهود البلدان المشمولة ببرامج من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشكل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أساس الاعتمادات المالية للبلدان المشمولة ببرامج. واستناداً إلى تلك الجهود التعاونية، تمكن البرنامج الإنمائي من تحديد المجالات التي ستصب فيها موارد البند ٢-١-١، مما يعزز الطاقة الاستيعابية لإدارة المعونة وفعاليتها - بدون وضع شروط أو تغيير في المعايير وبدون تجاوز البرنامج لولاياته التشريعية.

واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٦/٢٠٠٥ بشأن استعراض منتصف المدة لترتيبات البرمجة اللاحقة.

## خامسا - تقرير التنمية البشرية

عرض مدير مكتب تقرير التنمية البشرية آخر المعلومات عن المشاورات بشأن تقرير التنمية البشرية (DP/2005/19)، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧ الذي دعا المجلس التنفيذي إلى إدراجه سنويا في جدول أعماله.

وأشادت الوفود بمكتب تقرير التنمية البشرية على تنظيم خمس مشاورات بناءة غير رسمية مع الدول الأعضاء لإعداد التقرير العالمي. وأقرت الوفود بتعزيز العمل الإحصائي للمكتب، وشددت على أنه رغم أن المكتب ليس مسؤولا عن جمع البيانات الأساسية، فإن عليه أن يكفل أن تكون البيانات المستخدمة موضوعية ومن أفضل نوعية.

وكرر عدد من الوفود الإعراب عن تأييد الاستقلالية التحريرية للمكتب، حيث أقرت بمساهمته في التفكير الإنمائي. وبعد أن أعربت الوفود عن سرورها لحفاظ التقرير على حياده واستقلاليته وشفافيته، أعربت عن رغبتها في القيام بدور مباشر في اختيار المجالات المواضيعية للتقرير. وصدرت مناشدة من أجل مواصلة مناقشة المقترحات المواضيعية عن طريق شبكة تقارير التنمية البشرية (HDR-net)، وتم الإعراب عن التأييد للاقتراح الداعي إلى النظر في مسألة 'المساواة' بوصفها موضوعا لتقرير التنمية البشرية المقبل.

وشجعت الوفود مكتب تقرير التنمية البشرية على الاستفادة بأقصى قدر من المعلومات والمعارف والخبرة المتاحة عن طريق مشاركة المكاتب القطرية مع الحكومات وقواعد بياناتها الإحصائية. وحثت الوفود المكتب على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري لمواءمة جمع البيانات وتصنيفها، والتوفيق بين تقارير التنمية البشرية الوطنية والإقليمية والعالمية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧ والاستعراض الشامل للسياسات الذي أجري في عام ٢٠٠٤.

وشدد مدير مكتب تقرير التنمية البشرية على استثمارات المكتب في جمع الإحصاءات الموثوقة والعمل مع المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات الأمم المتحدة لتصحيح حالات عدم التطابق. والمكتب بصدد إنشاء منصب محدد لذلك الغرض في فريقه الإحصائي. ولاحظ مدير المكتب، وبعد أن سلط الضوء على رغبة المكتب في توسيع عملية التشاور لتشمل الدول الأعضاء، وجود حاجة لتحقيق توازن بين الاستقلالية التحريرية والمسؤولية.

وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالمعلومات المستكملة عن المشاورات بشأن تقرير التنمية البشرية (DP/2005/19).

## سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

استعرض المجلس التنفيذي البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (DP/GP/1/Rev.1)، وتمديد إطاري التعاون القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا (DP/2005/20)، ومشروع وثيقة البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RPD/REC/1)، ومشروع وثيقة البرنامج دون الإقليمي لبلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي وبربادوس (DP/DSP/CAR/1)، التي كانت قد قدمت في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥.

وعلق المجلس على مشاريع وثائق البرامج القطرية لكل من بوركينا فاسو، وغانا، وناميبيا، وأوغندا؛ وكمبوديا، والصين، وفييت نام؛ وألبانيا، وبيلاروس، وبلغاريا، وجورجيا، وتركيا، وأوكرانيا؛ وبيرو، وتيركس وكايكوس. وسيدمج البرنامج الإنمائي التعليقات في وثائق برامجه القطرية قبل وضع صيغتها النهائية والموافقة عليها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦. وستنشر البرامج القطرية في صيغتها النهائية على مواقع المكاتب الإقليمية على الإنترنت بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بمشروع وثيقة البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، أشادت الوفود بالبرنامج الإنمائي لإجرائه عملية تشاور منسقة. وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على التركيز على مسائل الطاقة والموارد الطبيعية، وشددت على أهمية تجاوز عواقب كارثة تشيرنوبل، والتنسيق بشأن الاتجار عبر الحدود بالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني. وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة توخي الحياد واحترام الملكية الوطنية، والتركيز على أشد البلدان عوزاً، ومعالجة مسائل الإقصاء الاجتماعي، وتوفير تفاصيل عن التكامل الإقليمي، وكفالة الشفافية في إدارة مركز براتسلافا الإقليمي.

وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي، أمنت الوفود على البرنامج الإنمائي لإجرائه عملية تشاور بناءة أسفرت عن برنامج واضح ومتجانس يتمشى مع توصيات إطار التمويل المتعدد السنوات والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأعربت الوفود عن موافقتها على موضوع البرنامج، والتحول إلى بناء القدرات المحلية، والربط بين الأهداف الإنمائية للألفية ومجالات الممارسة، والتركيز على التعاون بين بلدان الجنوب، ونهج التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشددت الوفود على ضرورة اتباع نهج يقوم على

إعمال الحقوق وطلبت توضيحاً للعلاقة بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكدت الوفود على أهمية الملكية الوطنية في تصميم البرامج، وأعربت عن توقعها لأن يقوم البرنامج الإقليمي بتقديم تقارير منتظمة عن تقدم التنفيذ بالتعاون مع البلدان المشمولة ببرامج.

واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠٠٥ بشأن البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥-٢٠٠٧؛ وأحاط علماً بمشاريع وثنائق البرامج القطرية والتعليقات عليها؛ وأحاط علماً بأول تمديد لفترة سنة واحدة لإطاري التعاون القطري المتعلقين بجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (DP/2005/20)؛ وأحاط علماً بمشروع وثيقة البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RPD/REC/1)؛ ووافق على مشروع وثيقة البرنامج دون الإقليمي لبلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي وبربادوس.

## سابعاً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

استعرض المجلس التنفيذي خطة أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (DP/2005/22)، والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج (DP/2005/21)، اللذين قدما استجابة للمقرر ٥/٢٠٠٥، وأشار إلى أن الصندوق ينبغي أن يظل يعمل كمنظمة مستقلة مع زيادة توثيق روابطه المالية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع التركيز على الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نمواً.

وأعربت وفود عديدة عن دعمها لأعمال الصندوق في مجالي الحكم المحلي والتمويل الصغير، ونوهت بنتائج عملية تقييم الأثر التي جرت مؤخراً والتي خلصت إلى أن الصندوق يتسم بالفعالية والتوجه نحو تحقيق النتائج والتركيز. وأشار أحد الوفود إلى أن الحكم المحلي اتسم بالشفافية والنهج التشاركي والخضوع للمساءلة بدرجة أكبر بفضل عمل الصندوق، وأثنى الوفد على الصندوق لالتزامه بمبادئ الملكية الوطنية. واقترحت وفود أخرى اتخاذ استراتيجيات الصندوق في مجال الحد من الفقر وتقييم الأثر نماذج تحتذى.

ورأى بعض الوفود أن خطة أعمال الصندوق مفرطة في الطموح وأن خطة التنفيذ غير واضحة، وطلبت توضيحاً بشأن الحدود الزمنية والعلامات القياسية والموارد. وصدرت مناقشة من أجل توفير تفاصيل بشأن تأثير عمليات الصندوق. ودعا المجلس مدير البرنامج إلى تعيين أمين تنفيذي للصندوق بأسرع ما يمكن.

وأعربت الوفود عن تأييدها للجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية والإقليمية في الصندوق، وطلبت المزيد من المعلومات عن الخدمات المشتركة وترتيبات تقاسم التكاليف التي ينبغي إدماجها في ميزانية الدعم لفترة السنتين (مع تخصيص باب منفصل للصندوق) لتقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٥. وطلبت الوفود تقديم تقرير في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ عن عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالميزنة والبرمجة في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

وبعد أن أكدت الوفود أهمية وجود قاعدة تمويل أساسي ثابتة وقابلة للتنبؤ، أعربت عن القلق أن الصندوق لا يزال يمول من قبل عدد محدود من الجهات المانحة، وحثت الجهات المانحة الأخرى القادرة على التعهد بتبرعات إضافية أن تفعل ذلك، بما في ذلك عن طريق تمويل الاستثمار في الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً. وشددت الوفود على ضرورة دعم طاقة الاستيعاب المحلية. وشجع المجلس في مقرره الدول الأعضاء، لا سيما أقل البلدان نمواً، على توفير الدعم في مجال الدعوة لمساعدة الصندوق في جهوده لتعبئة الموارد.

ووجهت نائبة الأمين التنفيذي والموظفة المسؤولة في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الانتباه إلى جهود تعزيز الروابط المالية والمتعلقة بالبرمجة بين البرنامج الإنمائي والصندوق. وشددت على نجاح الصندوق في بناء مؤسسات التمويل الصغير وهيئة البيئات المواتية، وأشارت إلى أن الصندوق سيقدم تفاصيل عن الميزانية، والتكامل المالي، والترتيبات القانونية في دورة مقبلة للمجلس. وكررت الإعراب عن أهمية وجود تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به، وأضافت أن الصندوق يتعاون مع المكاتب القطرية للتحديد الدقيق لاستراتيجيات تعبئة الموارد.

واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٩/٢٠٠٥ بشأن خطة أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧: الاستثمار في أقل البلدان نمواً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأحاط علماً بالتقرير السنوي الذي يركز على النتائج (DP/2005/21).

## ثامنا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

استعرض المجلس التنفيذي التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2005/23)، وخطة العمل لتعزيز فعالية العمليات التجارية وتحقيق الجدارة المالية (DP/2005/CRP.10).

وأنتت الوفود على المدير التنفيذي لما أبداه من أهلية قيادية في إدارة أعمال المكتب. ومع إعراب الوفود عن سرورها إزاء الأعمال والنتائج والتوقعات المالية، وجهت الانتباه إلى ضرورة الالتزام بمبادئ الاسترداد الكامل للتكاليف في عمليات المكتب ووضع أسلوب جديد للتسعير - سيبين في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥ - وتنقيح قواعده ونظمه المالية وذلك سعياً، في جملة أمور، إلى الاستفادة إلى الحد الأقصى من نظام أطلس، ومواصلة إضفاء اللامركزية على هيكل مكاتبه وترشيده. وطلبت الوفود أن يقدم المكتب وثائقه في المواعيد المحددة إلى المجلس.

ووافقت الوفود عموماً على التحول إلى العمل في حالات ما بعد الصراع، رغم أن البعض تساءل عن المخاطر واحتياجات إدارة المخاطر في المكتب. وأعرب عدد من الوفود عن دعم المكتب بصفته كياناً منفصلاً ذاتي التمويل. ورأت غالبية الوفود أن هناك حاجة واضحة لخدمات المكتب وطلبوا على تلك الخدمات، وأعربت عن الثقة في الاتجاهات التجارية والمالية للصندوق.

وأشار المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن التنقيحات على القواعد والنظم المالية ستقدم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦، عقب مشاورات غير رسمية بشأنها. وأشار المدير التنفيذي، بعد أن سلط الضوء على تحديات التشغيل الكامل لنظام أطلس، إلى الكفاءة المتزايدة للمكتب في استخدام ذلك النظام. وأكد من جديد أن تفاصيل خيارات الجدارة المستدامة سترد في خطة العمل المقبلة التي ستعرض خيارات لتخفيض قاعدة التكاليف، وتعزيز المرونة، وتبسيط عملية اتخاذ القرارات، وتعزيز وجود المكتب على الصعيد القطري. وقال إن المكتب شرع في حوار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الوضع الراهن لتقديم الخدمات والاتجاهات المستقبلية.

وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير المدير التنفيذي (DP/2005/23) والتقرير المرحلي عن حالة إعداد خطة العمل الشاملة (DP/2005/CRP.10).

## تاسعا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

خلال مناقشة التقرير بشأن تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لعام ٢٠٠٤ (DP/2005/24)، أشادت الوفود بالصندوق لتقدمه تقريراً جيداً للتنظيم وزاخرًا بالمعلومات. وأعربت عن دعم للصندوق وشجعت منظمات المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة على الاستفادة من خبرة الصندوق ودرايته الفنية، خاصة بوصفه ميسراً وداعية من أجل المساواة بين الجنسين في البلدان المشمولة ببرامج وفي قيامه بدور رائد في

الأعمال التي تمت التوصية بها في منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ولاحظت الوفود نهج الصندوق الناجح على الصعيد الميداني القائم على احتياجات البلدان المشمولة ببرامج، وشددت على أهمية التدريب وإشراك الرجال، وعلى الدور المركزي الذي ينبغي للصندوق أن يواصل الاضطلاع به في الدعوة للمساواة بين الجنسين بوصف ذلك من الأركان التي يركز عليها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وصدرت مناقشة من أجل كفالة وجود منظور جنساني في جميع الصكوك المتعلقة بالبرمجة، لا سيما التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واعتماد برمجة تقوم على حقوق الإنسان تتضمن عنصرا جنسانيا صلبا ومشاركة وثيقة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

وبعد أن شددت الوفود على أهمية الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأقرت بالمشاركة المحورية للصندوق في إصلاح الأمم المتحدة، أعربت عن تأييدها للجهود التعاونية للوكالات من أجل التعاون والمواءمة والاستخدام الكفء للموارد على الصعيد القطري.

وأعربت الوفود عن انشغالها إزاء ارتفاع معدلات انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسط النساء وشددت على ضرورة زيادة دور المرأة في اتخاذ القرار خاصة في أنشطة ما بعد الصراع وبناء السلام. وأشادت الوفود بالصندوق على تشجيعه للنهج المبتكرة إزاء المساواة بين الجنسين وتعزيز الميزنة التي تلي الاحتياجات الجنسانية والسياسات التي تعزز البرمجة التي تقوم على حقوق الإنسان، وشجعت جميع مؤسسات الأمم المتحدة على أن تحذو الحذو نفسه، وخاصة بإصدار تقارير منتظمة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وبعد أن أشادت الوفود بعمل الصندوق في مكافحة تأنيث الفقر، كررت الإعراب عن أهمية النهج الجنساني في تخفيض حدة الفقر، وخاصة بالنسبة للشعوب الأصلية.

وطُلب إلى الصندوق إجراء المزيد من التحليل في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، ومشروع الألفية، ولجنة وضع المرأة. ودعا أحد الوفود الصندوق إلى كفالة عدم تقديم مساعده في البلدان المشمولة بالبرنامج إلا عند طلبها وبما يتمشى مع مبدأ الملكية الوطنية.

وبعد أن لاحظت الوفود، الزيادة في كل من الموارد العادية وغيرها (الموارد غير الأساسية)، حثت جميع البلدان القادرة على مواصلة دعم الصندوق ماليا عن طريق تبرعات

ثابتة متعددة السنوات أن تفعل ذلك وأن تسهم في الصندوق الاستئماني الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لوضع حد للعنف ضد المرأة.

ولاحظت اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، التي تتألف من خمس دول أعضاء يمثل كل منها منطقة جغرافية، في تقييمها المستقل (A/60/62-E/2005/10) عدم كفاية التفهم لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة، ودعت جميع الوكالات إلى الإفادة عن أدائها في هذا المجال. وحثت اللجنة الدول الأعضاء، بعد أن أشارت إلى أن قاعدة الموارد الأساسية للصندوق لم تشهد زيادة تتناسب مع ولايتها، على زيادة التمويل، خاصة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لوضع حد للعنف ضد المرأة. ولتعزيز نفوذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، طلبت اللجنة الاستشارية ترفيع منصب المديرية التنفيذية إلى مرتبة الأمين العام المساعد.

وبعد أن أكدت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أهمية توجيه المجلس واللجنة الاستشارية من أجل التنفيذ الناجح لولاية الصندوق، حصرت ردودها في ثلاثة مجالات استراتيجية، هي: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والدعوة. ووجهت الانتباه إلى مشاركة الصندوق على المستوى المحلي مع الشباب والرجال والمنظمات ذات المنطلق الديني بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به للقضاء على الوصمة المصاحبة للمرض، وعن طريق الترتيبات المدعومة من النقابات بين أرباب العمل والموظفين لتسليط الضوء على المسألة. وشددت المديرية التنفيذية على أهمية الشراكات الاستراتيجية، وأشارت إلى أوجه النجاح التي تحققت في ترتيبات العمل المشتركة بين الجنسين لكفالة حقوق الاقتراع في أفغانستان.

وقالت إن تعميم النظر إلى الإيدز في إطار حقوق الإنسان عن طريق المفاوضات السامية لحقوق الإنسان أظهر ضرورة الدعوة على أعلى المستويات. وشددت المديرية التنفيذية على الدور الحيوي الأهمية الذي كثيرا ما يغفل للأصوات المحلية في وضع قضايا المرأة في جداول الأعمال العالمية والوطنية. فقد أثرت المجتمعات المحلية في عملية اتخاذ القرار، وحسنت تعبئة الموارد، وزادت اهتمام وسائل الإعلام بقضايا مثل العنف ضد المرأة. وشددت على فعالية النهج الشمولي في التعامل مع الهجرة، والاتجار، والجريمة المنظمة. وأكدت أن أفضل السبل لتحقيق السلام والتنمية هو عن طريق دور المرأة في التنمية.

واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٢/٢٠٠٥ المتعلق بتقرير منتصف المسدة بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي.

## عاشرا - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### المساواة الجنسانية في الموارد البشرية

استعرض المجلس التنفيذي التقرير الشفهي عن الإنجازات والتحديات في استراتيجيات وتوازن الشؤون الجنسانية في الموارد البشرية، ملاحظا سجل النتائج المحرزة في مجال الشؤون الجنسانية والتنوع في الإدارة الذي أنشئ لرصد تقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنظمة.

وأعربت الوفود عن ارتياحها لجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في الموارد البشرية وشجعت المنظمة على مواصلة تلك الجهود، لا سيما فيما يتعلق بتعيين النساء المؤهلات - من البلدان النامية خاصة - في الوظائف العليا. وشددت الوفود على ضرورة التدريب الجنساني على جميع المستويات، خاصة للموظفين الوطنيين، وأهمية مشاركة الرجال.

وبعد أن أكد مدير الموارد البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجهود الرامية إلى توعية ثقافة البرنامج الإنمائي بالشؤون الجنسانية، أشار إلى عدد من المبادرات المؤسسية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، بما يشمل تعيين الموظفين الوطنيين والموظفين الدوليين في المكاتب القطرية. وشدد مدير الموارد البشرية، وهو يعلن تفضيله لسياسة 'التدخل الانتقائي' مقابل سياسة 'العمل الإيجابي'، على أن إدارة البرنامج الإنمائي تسعى إلى 'التدخل' لكفالة المساواة بين الجنسين استنادا إلى التصنيف المتساوي والجدارة في التعيين. وتم تحديد أهداف بالنسبة للنساء في جميع عمليات التعيين المؤسسية. وعلى سبيل المثال، كاد البرنامج الإنمائي أن يبلغ هدفه المحدد بمشاركة النساء بنسبة ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥، حيث أن نسبة ٦٢ في المائة من المشاركين في عملية تقييم نظام المنسق المقيم هي من النساء.

### الاستراتيجية وخطة العمل المؤسسيين في مجال الشؤون الجنسانية

استعرض المجلس التنفيذي الاستراتيجية وخطة العمل المؤسسيين في مجال الشؤون الجنسانية لعام ٢٠٠٥ (DP/2005/7 و Corr.1) والمذكرة التفسيرية (DP/2995/CRP.9).

وبعد أن أكدت الوفود على التوجهات الأساسية بشأن الشؤون الجنسانية الواردة في إطار التمويل المتعدد السنوات والاستعراض الشامل للسياسات الذي أجري في عام ٢٠٠٤ والتي وافق عليها قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠، كررت الإعراب عن الرأي بأن الشؤون الجنسانية يجب أن تشكل أولوية مؤسسية وأداة مركزية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشكرت الوفود البرنامج الإنمائي على الاستراتيجية وخطة العمل في مجال الشؤون

الجنسانية اللتين رأت أنهما تدلان على إحراز تقدم منذ الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥. ورأى بعض الوفود أن المنظمة ينبغي لها أن تبذل جهداً أكبر في العمل في مجال الشؤون الجنسانية وحثت البرنامج الإنمائي على المتابعة العاجلة.

وتساءل بعض الوفود عن الكيفية التي ستمول بها مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بعد نفاذ الصندوق الاستئماني المواضيعي المتعلق بالشؤون الجنسانية. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن ينظر في استخدام الموارد الأساسية والترعات المتعددة السنوات القابلة للتنبؤ بها لضمان الاستدامة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأوصت الوفود بأن تخصص الميزانيات وأطر التمويل المتعدد السنوات في المستقبل جزءاً محددًا من تمويلها للشؤون الجنسانية. وشددت الوفود على أهمية تدريب جميع الموظفين، خاصة في مجالات الأزمات وما بعد الصراع، وحثت البرنامج الإنمائي على الاستفادة من خبرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ودرايته الفنية. وفي معرض التشديد على أهمية الملكية الوطنية، صدرت مناقشة لكي يتجنب البرنامج الإنمائي الأنشطة البرنامجية التي يمكن أن تجعله يتجاوز حدود ولايته.

وأعربت الوفود عن تطلعها لإجراء المزيد من المناقشات وطلبت وضع خطة عمل في منتصف المدة تتضمن مؤشرات للنتائج، وبيانات على الصعيد القطري مفصلة حسب نوع الجنس، وتوضيحا لآليات الرصد. وينبغي أن توضح الخطة نتائج تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتستفيد من استجابة الإدارة في الدورة العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وأكد مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب السياسات الإنمائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوفود أن تعليقاتها والتعليقات الناجمة عن عملية التقييم المتعلقة بالشؤون الجنسانية ستضمن في خطة العمل المتعددة السنوات التي ستقدم إلى المجلس مشفوعة برد الإدارة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦. وكرر الإعراب عن التزام المنظمة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة البرمجة، وتتبع أثر البرامج الجنسانية وتخصيص الموارد، والعمل عن كثب مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٧/٢٠٠٥ بشأن الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## حادي عشر - التقييم

النتائج الأولية المتعلقة بتقييم تعميم المنظور الجنساني

أنتت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراءاته تقييماً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني رغم أن عدداً منها أعرب عن القلق إزاء النتائج الأولية التي تفيد أن التقدم العام

كان متفاوتا ومحدودا. وإدراكا لصعوبة جمع بيانات موثوقة تراعي الفوارق بين الجنسين شددت الوفود على أهمية رصد وتقييم مبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني. كما أكدت على مزايا النهج الذي يقوم على مراعاة المنظور الجنساني في التنمية وكذلك على أهمية تدريب الموظفين وأعربت عن أملها في ترجمة الدليل المبني على التجربة والتوصيات المستمدة من التقييم في الاستراتيجية المتعددة السنوات وخطة عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الشؤون الجنسانية.

وبينما لاحظ بعض الوفود أهمية التمويل الملائم، دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى استخدام الموارد الرئيسية من أجل البرمجة التي تراعي الشؤون الجنسانية وطلبت مناقشة الشؤون الجنسانية بالتتابع مع ميزانية الدعم لفترة السنتين في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥. وأكد آخرون على أهمية الملكية الوطنية وحساسيات العمل الجنساني على الصعيد الميداني. وتساءلت الوفود عن الكيفية التي سيعالج بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوجه النقص التي تم تحديدها في التقييم وطلبت استجابة إدارية شاملة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦.

وشكرت رئيسة فريق تقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود على تعليقاتها وأكدت أهمية التركيز على الاقتراحات العملية والممكنة لتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني. كما أكدت الحاجة إلى تحفيز الموظفين واقترحت أن تكون المعرفة بالقضايا الجنسانية أحد الاختصاصات المطلوبة لشغل الوظائف العليا. وأشارت إلى انعدام القدرات في مجال تحليل الشؤون الجنسانية في المكاتب القطرية وأكدت أن إحراز التقدم لا يمكن أن يعتمد فقط على عدد قليل من الأشخاص المخلصين. كما شددت على حدود الاعتماد على التمويل غير الأساسي لأنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وعلى أهمية الإبقاء على البعد الجنساني على مستوى المؤسسات. وأكدت الحاجة لتدريب الموظفين على جميع المستويات والدور الرئيسي لحكومات البلدان المشمولة بالبرامج وإقامة تعاون أقوى بين وكالات الأمم المتحدة.

وأكد مدير مكتب التقييم ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن موجزا تنفيذيا للتقييم سيتاح في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥ في حين ستقدم استجابة إدارية في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦.

وأحاط المجلس التنفيذي علما بالعرض الشفوي للنتائج الأولية المتعلقة بتقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

## التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم

أثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثناء استعراضها للتقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم (DP/2005/25) من أجل التقرير المفصل والمتوازن بشكل جيد والذي يصف النتائج المحققة والتحديات التي تمت مواجهتها. وأعربت الوفود عن الارتياح للمعلومات المتعلقة بمتابعة التقييم وبسرد التقييمات التي تم إجراؤها. ولاحظت الوفود الزيادة في عدد تقييمات النواتج خلال السنة الماضية ولكنها أعربت عن القلق إزاء انخفاض عدد التقييمات التي تم إجراؤها في أفريقيا والدول العربية وفي المجال المواضيعي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقدمت الوفود تعليقات إيجابية على التقدم المحرز في تحقيق التبسيط والمواءمة من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

وشجعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العمل لتحقيق قدر أكبر من الجودة والاتساق في التقييمات ولا سيما على المستوى القطري. وتم تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اختيار البرامج التي سوف يتم تقييمها بالتشاور مع حكومات البلدان المشمولة بالبرامج وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين. كما اقترح إدراج تكاليف التقييم في خطط العمل. وأعربت الوفود عن تقديرها للتركيز على بناء القدرات وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاشتراك بشكل مكثف بدرجة أكبر في تدريب الموظفين الوطنيين. كما أوصى بإيلاء المزيد من الاهتمام لتحسين نوعية التقييمات اللامركزية وتحويل النتائج إلى برامج للتعليم. وتم تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز أوجه التآزر مع الصناديق والبرامج الأخرى ولا سيما من خلال إجراء تقييمات مشتركة انسجاماً مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات والإعلانات الأخرى. وأيدت الوفود إعداد سياسة برنامج الأمم المتحدة للتقييم وفقاً لمعايير وأعراف فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ووضع نظام للمتابعة والتتبع للتوصيات المتعلقة بالتقييم وتقديم استجابة إدارية.

واعترفت مديرة مكتب التقييم بالتحديات المتمثلة في تغطية وإجراء التقييم بعد أن لاحظت أن حالة الدول العربية ينبغي النظر إليها في سياق دورات البرنامج القطري المستمرة. وأكدت المديرة للوفود التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برفع مستوى التقييم في أفريقيا وقالت إن التغطية في حد ذاتها لا تعتبر أمراً حيوياً مثل النوعية في مجالات تتميز بقيمة استراتيجية. وذكرت المديرة أن السياسة الجديدة التي تستند إلى قواعد ومعايير الأمم المتحدة سوف تساعد في تحسين النوعية وأن المتابعة عن طريق مركز موارد التقييم سوف تساهم في استخدام التقييمات بشكل أفضل. وذكرت المديرة أنها ملتزمة بتصحيح بيان غير دقيق ورد

في التقييم الأخير مثلما أشار إلى ذلك أحد أعضاء المجلس وقدمت وصفا للمبادرات التي تتخذ مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى عن طريق فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وأهمها إجراء استعراض مشترك لقابلية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للتقييم وتجريب أشكال جديدة من تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتقييم مشترك مقترح لأثر منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري.

واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢١/٢٠٠٥ بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج المتعلق بالتقييم ٢٠٠٤.

## ثاني عشر - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

استعرض المجلس التنفيذي التقرير المتعلق بمعايير تحديد معدلات استرداد التكاليف الخاصة بالمشاريع (DP/2005/CRP.5) وتنقيحات النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2005/CRP.6)

وأكدت الوفود من جديد ضرورة أن تقوم جميع الوكالات بتوحيد مبادئ استرداد التكاليف لديها وأثنت على تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الفريق الإداري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي تأكيدها على وجوب إعادة التكاليف المستردة إلى منظومة الأمم المتحدة وليس إلى المكاتب القطرية، شددت الوفود على أهمية الاسترداد الكامل للتكاليف المتعلقة بتنفيذ الأنشطة الممولة من تقاسم برنامج الأمم المتحدة للتكاليف مع طرف ثالث والمساهمات في الصندوق الاستئماني وتقاسم التكاليف مع بلد البرنامج. كما شددت الوفود على أهمية وضع حد لتبادل الإعانات بين البرامج وكفالة الشفافية. وكان هنالك طلب لتقديم المزيد من التفاصيل بشأن المعايير العالمية لاسترداد التكاليف وكفالة إعادة التكاليف إلى مصادر التمويل الفعلية. كما يتعين أن يكفل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم أي مصدر من مصادر التمويل بتغطية حصته التناسبية في دعم الإدارة والبرامج.

ولاحظت الوفود أن التنفيذ غير الملائم سوف يؤدي إلى نقص تمويل المانحين للأنشطة الرئيسية وإلى نقص أكبر في المساهمات المخصصة لغرض معين. وتم التشديد على ضرورة تكييف معيار تقاسم التكاليف مع حالة كل بلد على حدة مع إمكانية أن يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سقفا لذلك. وطلب أعضاء المجلس إجراء المزيد من التحليلات المفصلة بشكل أكبر وتقديم تقرير له في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٦ عن ممارسة تحديد المعايير الخاصة لمعدلات استرداد التكاليف بالاستناد إلى جملة أمور منها طرائق التمويل والتنفيذ والتكاليف الإدارية في مختلف البلدان.

وأعربت الوفود عن قبولها بشكل عام للتغييرات المقترحة في النظام المالي. ووافق المجلس في مقرره وعلى أساس مؤقت لمدة ثلاث سنوات على التغييرات المقترحة في النظام على النحو الوارد في الوثيقة (DP/2005/CRP.6) وطلب أن تخضع جميع المعاملات التي تتم أثناء فترة الفصل بين المهام ولاستعراض الأمر الواقع كما طلب إجراء تقييم من قبل مجلس مراجعي الحسابات لتنفيذ تلك التغييرات في نهاية فترة الثلاث سنوات التجريبية في سياق مراجعة الحسابات أثناء فترة السنتين.

وذكر المدير المساعد للبرنامج ومدير مكتب الشؤون الإدارية في سياق حديثه عن تحديد معدلات استرداد التكاليف، التفاوت في حجم العمل استناداً إلى ترتيبات التنفيذ الوطني كمثال على الحاجة لتوخي المرونة. وقال إنه يدرك قلق الجهات المانحة وبلدان البرامج فيما يتعلق بتحسين معايير تحديد المعدلات من أجل تحسين تنفيذ المشاريع. وذكر أنه مع أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حسن من قدرته على جمع البيانات فإن بيانات الميزنة القائمة على النتائج لن تتوفر إلا في عام ٢٠٠٧. وأشار إلى عملية لتوحيد ممارسات استرداد التكاليف على نطاق المنظومة عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

وأكدت نائبة مساعد مدير البرنامج ومديرة مكتب التخطيط والميزنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوفود التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم تقارير عن تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية لاسترداد التكاليف من خلال إجراء مشاورات غير رسمية قبل تقديم التقرير الكامل في عام ٢٠٠٧. وذكرت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يعكس إعادة ترتيب التكاليف في ميزانية الدعم لفترة السنتين التي ستقدم في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥. كما أكدت الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين معايير معدلات استرداد التكاليف داخل المنظمة وعن طريق الفريق الإداري التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠٠٥ المتعلق بتنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (متابعة للمقرر ١/٢٠٠٥) والمقرر ١٨/٢٠٠٥ المتعلق بإدارة الأمم المتحدة الاستراتيجية المتعلقة بالتكاليف وآثار استرداد التكاليف.

## الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

### ثالث عشر - مراجعة الحسابات الداخلية والرقابة الداخلية

استعرض المجلس التنفيذي تقارير مراجعة الحسابات الداخلية والرقابة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2005/26 و Corr.1) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2005/9) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2005/27).

#### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أعربت الوفود بعد أن أعربت عن تقديرها للتقارير المفصلة عن ترحيبها بإطار العمل الجديد وأثنت على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخطوات التي اتخذها لتنفيذ التوصيات السابقة وشجعت الوكالات على إجراء التحسينات بطريقة منظمة. وشددت على أهمية الرصد والرقابة بوصفهما عنصرين رئيسيين لتحقيق الكفاءة وآثار البرامج. ومع التأكيد على الحاجة لإدارة مالية سليمة كان هناك نداء لتحليل أوجه النقص في مراجعة الحسابات في التقارير المستقبلية؛ وتعزيز آليات المراقبة الداخلية وزيادة التغطية في مراجعة الحسابات في المقر وإجراء عمليات لتحديد معالم المخاطر الكبيرة ولا سيما في المكاتب القطرية.

وبعد أن أعربت الوفود عن موافقتها على الممارسة الشاملة لتقييم المخاطر، طلبت معلومات مفصلة عن التدابير المتعلقة بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في المكاتب القطرية وأشارت إلى الحاجة إلى نظام لتتبع مراجعة الحسابات ولتدريب الموظفين الوطنيين على المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. كما طلبت معلومات عن حالة الجهود المبذولة لتعيين رئيس لقسم مراجعة الحسابات وطلبت استجابة إدارية على تقرير مراجعة الحسابات الداخلية في دورة قادمة.

وبعد أن اعترفت الوفود بإمكانية مساهمة نظام تخطيط موارد المؤسسات (أطلس) في تحسين الإدارة المالية، أعربت عن قلقها لأن التنفيذ قد استغرق وقتاً طويلاً واستهلك موارد مالية وبشرية كبيرة. وكان هنالك نداء لإجراء تقييم لفوائد وتكاليف ومزايا نظام أطلس وعبوبه وأهميته وتقديم تقرير إلى المجلس بشكل منتظم.

واعترف المراقب المالي بمكتب الشؤون الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدواعي القلق التي أبدتها الوفود وأكد للمجلس أنه بالرغم من أن تنفيذ نظام أطلس كان مكلفاً فإن عام ٢٠٠٥ سوف يكون عاماً أفضل. وقال إن مزايا وعبوب نظام أطلس سوف تتضح بشكل أكبر من خلال الاستعراض الداخلي القادم. وستتوفر فرص الوصول إلى نظام

أطلس من الخارج في المرحلة الثانية بالرغم من أن هناك بعض القضايا الأمنية. ولفت الانتباه إلى آليات رقابة نوعية نظام أطلس لتتبع التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات وتحديد الاتجاهات المشتركة ملاحظاً أن إطار المراقبة الداخلية هو وثيقة متغيرة. وشدد على انعدام مهارات ترجمة مراجعة الحسابات على الصعيد المحلي وهو ما شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأنه في تنفيذ برنامج لمنح الشهادات كما أشار إلى الجهود المبذولة لتوحيد طرق نقل الموارد. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف ينظم مشاورات غير رسمية عن حالة آليات نظام أطلس لمراجعة الحسابات حسب الاقتضاء.

ولفتت مديرة مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانتباه إلى استعراضين أجريا مؤخراً لنظام أطلس وهما: تنفيذ التكاليف وهو قيد وضعه في صيغته النهائية، ويتعلق الآخر بإطار عمل المراقبة وضوابط التعويض وقد اكتمل بالفعل. وأكدت للوفود التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمتابعة التوصيات وتنفيذ التدريب وإدراج تحليل القضايا المتعلقة بمراجعة الحسابات في أساليب تقييم المخاطر والتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة.

وذكر مدير المراجعة الخارجية للحسابات (جنوب أفريقيا)، عضو مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة أن مجلس مراجعي الحسابات سوف يجري تقييماً لاستعراض نظام أطلس وإصدار تقرير إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

### صندوق الأمم المتحدة للسكان

عرض نائب المدير التنفيذية (للإدارة) تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٤ (DP/SP/2005/9).

وأحاطت الوفود علماً بالإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وأعربت عن تشجيعها لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين منهجية تتبع تنفيذها. كما رحبت بتحسين عرض تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان وسهولة قراءته ولاحظت أنه يبين الفوائد العائدة من إدخال نظام شامل لقاعدة بيانات تشمل مراجعة الحسابات والتوصيات.

ولاحظت الوفود أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد حاز على رضا مجلس مراجعي الحسابات بشأن بياناته المالية وتحول الرأي المتحفظ بشأنه إلى رأي غير متحفظ مما يوضح أوجه التحسن المحققة في الإدارة المالية. وطلب أحد الوفود تأكيداً بأن المنظمة

ملتزمة بتنفيذ عملية تنافسية للتعيينات وإجراء تقييمات للأداء وتساءل عما إذا كان لصندوق الأمم المتحدة للسكان سياسة تتعلق بتعارض المصالح.

وطلب بعض الوفود تفسيراً للانخفاض الذي حدث عام ٢٠٠٢ في عدد تقارير مجلس مراجعي الحسابات التي تصدر كل سنة.

وطلبت الوفود أن تشمل التقارير المستقبلية المعايير المستخدمة في اختيار المكاتب التي تتم مراجعة حساباتها فضلاً عن معلومات عن الأسباب الأساسية لنتائج مراجعة الحسابات والاستجابة الإدارية. وتساءلت أيضاً عما تم عمله لتنفيذ نتائج مراجعة الحسابات في المكاتب القطرية وتعميم الدروس المستخلصة. وأكدت أهمية توفير التدريب اللازم لتزويد الموظفين بالأدوات اللازمة لتفسير نتائج مراجعة الحسابات ووضع خطط المتابعة. وطلب أحد الوفود معلومات عن مشاركة قسم خدمات مراجعة الحسابات في مبادرات الفريق العامل المشترك بين الوكالات المتعلقة بمجالى التبسيط والمواءمة.

واقترحت الوفود أن تتضمن التقارير في المستقبل مقارنات مع نتائج السنة السابقة وفيما بين المناطق وعدد التوصيات الصادرة في كل مجال مواضيعي والنسبة المئوية لتغطية مراجعة حسابات المشاريع والنسبة المئوية لمراجعة الحسابات المتحفظة وعدد التوصيات المنفذة لمراجعة حسابات المشاريع.

ولتحسين الهيكل الإداري اقترحت الوفود أن يطلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة تقديم تقريره إلى المجلس التنفيذي. وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع معايير لقياس امتثال المكاتب القطرية لمراجعة الحسابات بطريقة موضوعية.

وطلبت الوفود تقديم معلومات مستكملة بانتظام عن حالة نظام أطلس والتحديات التي يواجهها والحلول والخطوات التالية. وتساءلت الوفود عن الاستعراض المستقل للضوابط الداخلية في نظام أطلس وطلبت معلومات عن تكاليفها والفوائد العائدة منها وتساءلت عما إذا كان قد جرى تقييم لأهميته.

وشكرت نائبة المديرية التنفيذية (الإدارة) الوفود على تعليقاتها وتوجيهها ولاحظت أن التعليقات التي أبدتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن نظام أطلس تعتبر ذات صلة أيضاً بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشارت إلى أن شعبة خدمات الرقابة قد أنشئت في عام ٢٠٠٣ حيث كانت مراجعة الحسابات يتولاها قبل ذلك مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراجعة الحسابات واستعراض الأداء. وقد استغرقت عملية الانتقال بعض الوقت ولكن يتوقع الآن زيادة عدد عمليات مراجعة الحسابات. وأكدت التزام المجلس التنفيذي

لصندوق الأمم المتحدة للسكان سياسة التعيين التنافسي وبتقييمات الأداء وتحسين إدارة البرامج كما أكدت إدراج سياسة لمعالجة تعارض المصالح في سياسات الصندوق المتعلقة بالموظفين والمشتريات وفي مدونة قواعد السلوك.

وذكرت أن فرع خدمات مراجعة الحسابات في الصندوق يقيم اتصالات مع المكاتب القطرية ومع الشعب في المقر فيما يتعلق بقضايا مراجعة الحسابات. ويقدم التدريب لتمكين الموظفين من تحسين قدراتهم لإدارة المكاتب والبرامج. وأعربت عن ترحيبها بالاقتراح المتعلق بضرورة أن يقدم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة تقريره إلى المجلس. ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان يشارك في مبادرات التسيط والمواءمة بما في ذلك إعداد اختصاصات مراجعة الحسابات للمشاريع التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

وذكر مدير شعبة خدمات الرقابة الداخلية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يعمل مع شقيقاته من الوكالات لتوحيد درجات تصنيف مراجعة الحسابات. وأشار إلى أن من الصعب تعريف عالم المخاطر ووافق على ضرورة ألا يقتصر تحليل مراجعة الحسابات على الأثر المالي. كما أكد أن نتائج مراجعة الحسابات في التقرير مستخلصة من عينة صغيرة ولا تعني أن الأمور تتجه إلى الأسوأ. كما أكد أن نظام أطلس يوفر معلومات حقيقة عن النفقات والميزانيات وطريقة جيدة لكشف أوجه الغش. وأعربت عن شكره لأعضاء المجلس على التأييد الذي أبدوه مضيفاً أن المراجعة الداخلية للحسابات ذات ملامح إنسانية تتمثل في وجه النساء والأطفال الذين تحسنت أوضاعهم الحياتية من خلال البرامج التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠٠٥، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقرير المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: بعد أن أعربت الوفود عن شكرها لنائبة المديرية التنفيذية على تقريرها، طلبت إجراء استعراض لعمليات الشراء ومعلومات مستكملة عن المشاكل والحلول والخطوات التالية لتنفيذ نظام أطلس.

وركزت نائبة المديرية التنفيذية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبعد أن أشارت إلى الصعوبات التي تمت مواجهتها، على التقدم المحرز في تتبع ورصد تقارير مراجعة الحسابات للأثر الإيجابي لنظام أطلس. وأشارت إلى التقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع في تتبع توصيات لجنة المشتريات وأكدت تعيين رئيس لقسم مراجعة الحسابات الذي باشر مهامه بالفعل.

واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠٠٥ المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## رابع عشر - عملية البرمجة

استعرض المجلس التنفيذي التقرير المشترك عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١١/٢٠٠١: معالجة موضوع الإطار الزمني لوضع وثائق البرنامج القطري (DP/2005/28) (DP/FPA/2005/10).

وأعربت بعض الوفود عن اهتمامها بالاقترحات المتعلقة بتقصير الإطار الزمني لإعداد وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها لتحقيق عملية التبسيط والمواءمة انسجاماً مع استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات وإعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة. ولكنها حذرت من أن ذلك قد يمس عملية التشاور. وحذرت وفود أخرى من إنهاء وثائق البرامج القطرية لمصلحة وثيقة مشتركة للبرامج القطرية بالاستناد إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الأمر الذي قد يضحى بالأثر الناجم من فرادى الوكالات ويتجاوز ولاية المجلس. ورأى آخرون أيضاً ضرورة إجراء تغييرات جذرية في الإجراءات الحالية.

وطلب المجلس في مقرره من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم تقرير في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦ يتم وضعه بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن خيارات تبسيط الإجراءات الحالي المتوائمة للموافقة على البرامج القطرية من أجل تقليل الإطار الزمني لوضع البرامج القطرية والموافقة عليها وتحقيق التزامين بينها وبين دورات صكوك وعمليات البرمجة القطرية مع الاحتفاظ بالتكامل المؤسسي وولاية كل وكالة على حدة.

وأوضحت رئيسة فريق دعم البرامج القطرية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن فريق الدعم تلقى طلبات من الأفرقة القطرية لتقليل العبء الواقع على عاتقها وعلى النظراء الوطنيين في عملية البرامج. كما أن استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كوثيقة برنامجية قطرية وحيدة يتيح الفرصة لتبسيط وثائق البرمجة دون أن يلغي الحاجة إلى برامج قطرية خاصة بالوكالات. ومن شأن نموذج المكتب المشترك أن يكفل وجوداً قظرياً

وحيدا في حين تكمل فرادى البرامج القطرية بعضها البعض بشكل أكثر فعالية. وسوف يدرس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيمة المضافة للأفرقة القطرية في إعداد تحليلات البرامج القطرية. وحثت المجلس على النظر في الاقتراحات والتوصل إلى قرار بحلول موعد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥

واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٨/٢٠٠٥ عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١١/٢٠٠١: معالجة موضوع الإطار الزمني لوضع وثائق البرامج القطرية.

## خامس عشر - الزيارات الميدانية

### الزيارة الميدانية إلى أذربيجان

أعرب المقرر في سياق عرضه لتقرير الزيارة الميدانية إلى أذربيجان (DP/2005/CRP.8) باسم البعثة المشتركة عن تقديره للحكومة ولل فريق القطري لحسن ضيافتهما وللعمل الشاق الذي قاما به في الإعداد للزيارة الميدانية.

وأشادت الوفود بأعضاء المجلس المشاركين لنجاح الزيارة التي أتاحت لهم تقييم التحديات واستكشاف السبل لتوحيد الأثر الناجم من نشاط الأمم المتحدة ولا سيما فيما يتعلق باللاجئين والمشردين داخليا. وأشارت إلى المستوى الجيد للحوار الذي جرى بين الحكومة والفريق القطري وإلى الجهد المخلص الذي بذله موظفو الأمم المتحدة في مجال التنسيق. وأثنت على الجهود المبذولة للاستفادة من صناعة البلاد النفطية المزدهرة لتنشيط التنمية ومساعدة اللاجئين والمشردين داخليا وتوفير برامج للصحة الإنجابية والتركيز على الفئات الضعيفة.

وتم الإعراب عن عدم الارتياح إزاء العملية المتبعة في وضع الصيغة النهائية للتقرير ولا سيما انعدام الشفافية وعدم وضوح الإطار الزمني لإجراء المشاورات وعدم فعالية آلية التغذية المرتجعة. كما أعرب عن القلق إزاء معالجة التقرير لموضوع إقليم ناغورني كراباخ والحاجة إلى استخدام المصطلحات المعتمدة لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس الأمن والجمعية العامة. وأشادت وفود أخرى بالعمل الشاق الذي قام به جميع من شاركوا في إعداد التقرير في الوقت المناسب وفي ظل موعد نهائي صارم. وكان هنالك طلب لإعادة إصدار التقرير لأسباب فنية.

وسيعاد إصدار التقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى أذربيجان (DP/2005/CRP.8) وأسباب فنية. (DP/FPA/2005/CRP.2)

## الزيارة الميدانية إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

شكر المقرر الحكومة على ترحابها وضيافتها في سياق عرضه لتقرير الزيارة الميدانية إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/2005/CRP.7-DP/FPA/2005/CRP.1). كما أعرب عن شكره أيضا لمنسق الأمم المتحدة المقيم وللممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولمثل صندوق الأمم المتحدة للسكان وللموظفين على عملهم. وركز على التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه البلاد ولا سيما الأجهزة غير المنفجرة؛ والحاجة إلى تنمية القدرات الوطنية؛ والقضايا السكانية. وأكد أن الأنشطة التي يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تتفق مع الأولويات الحكومية وتعزز الملكية الوطنية.

وأشار المقرر إلى أن برنامج الإصلاح الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإدارة العامة كان من أبح المشاريع التي نفذها البرنامج في الجمهورية. ولفت الانتباه إلى الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج الذخائر غير المنفجرة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مؤكدا الحاجة إلى زيادة الوعي بمشكلة الذخائر غير المنفجرة في أوساط مجتمع المانحين.

ولاحظ المقرر المشارك أن المساعدة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان للحكومة في معالجة قضايا الصحة الإنجابية والسكان والتنمية قد أدت إلى إيجاد بيئة جيدة لوضع السياسات وزيادة توفر خدمات الصحة الإنجابية وإلى زيادة شيوع وسائل منع الحمل وتخفيض وفيات الأمهات أثناء النفاس. وركز على نجاح العمل في دعم التثقيف عن طريق الأقران وتدريب المعلمين واستخدام الأفرقة المتنقلة لتوفير خدمات الصحة الإنجابية إلى القرى النائية واستخدام الفنون المسرحية في المجتمعات المحلية لزيادة الوعي بقضايا مثل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وأثنى على تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع السكان المحليين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية.

وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمذكرة المتعلقة بتقرير الزيارة الميدانية إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### سادس عشر - التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٤

ركزت المديرية التنفيذية في بيائها الاستهلاكي على خمس قضايا رئيسية هي العد التنازلي نحو عام ٢٠١٥ والاستجابة لعالم متغير وتحقيق النتائج الاستراتيجية لإطار التمويل

المتعدد السنوات وجعل صندوق الأمم المتحدة للسكان وكالة إنمائية وشريكا إنمائيا فعالا وتعبئة الموارد. وأكدت الصلة بين حقوق الإنسان والنهج التي تراعي الفوارق الثقافية في البرمجة كما أكدت أهمية التعاون بين بلدان الجنوب. وأعلنت الشعار الجديد وبيان المهمات القصير الذي وضع إبلاغ رؤية الصندوق لعامة الجمهور وعرضت تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٤: التقدم المحرز في تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات، ٢٠٠٤/٢٠٠٧ (DP/FBA/2005/7 parts I to II). ويتاح بيانها بالكامل على موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان على الإنترنت <http://www.unfa.org/execbrd>.

وأعرب العديد من الوفود عن تهنيتها للمديرية التنفيذية لما أبدته من حسن القيادة ولتمديد تعيينها حتى عام ٢٠٠٨ وللتقدم المحرز أثناء السنة الأولى من تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات. وأثنت الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان لاحتفائه في عام ٢٠٠٤ بأعلى مستوى للمساهمات في موارده العادية وتسجيل رقم قياسي في عدد المانحين. وأعلن البعض عن مساهمته التي شملت إعلانات لعدة سنوات وفي إحدى الحالات تمت مضاعفة الموارد المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعربت الوفود عن تشجيعها لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز شراكاته بما في ذلك مع القطاع الخاص.

وأكدت الوفود أن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يعتبر عاملا أساسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان للدور القيادي الذي يضطلع به لتعزيز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأنشطته في مجالات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصحة الإنجابية وأمن سلع الصحة الإنجابية. وأعربت وفود عدة عن دعمها لإدراج هدف آخر أثناء مؤتمر القمة العالمي القادم لعام ٢٠٠٥ تحت هدف صحة الأم: (الهدف الإنمائي للألفية رقم ٥) فرص الحصول الشامل على خدمات الصحة الإنجابية عن طريق نظم الرعاية الصحية الأولية بحلول عام ٢٠١٥.

وأثنت الوفود على زيادة مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في العمل المتعلق بالسياسات بما في ذلك المشاركة في إعداد الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر والنهج القطاعية. وحثت الصندوق على معالجة الجانب المتعلق بصحة المراهقين وأعربت عن تأييدها للجهود التي يبذلها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحد من العنف القائم على نوع الجنس. وشجعت الصندوق على مضاعفة عمله بتركيز أكبر على الإجراءات الثلاثة. ورحبت الوفود بمساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في بناء القدرات الوطنية ودعمه

النشط لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات ولإصلاح الأمم المتحدة والتزامه بتنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

وشجعت الوفود الصندوق على أن تكون تقارير إطار التمويل المتعدد السنوات أكثر تحليلاً ودقة مشيرة إلى أن ضعف جودة البيانات المتعلقة بمؤشرات الأهداف والنتائج الكمية يضعف من إطار التمويل المتعدد السنوات كأداة للتخطيط والرصد وأنه ينبغي أن تدرج البيانات القطرية في التقرير الشامل لإطار التمويل المتعدد السنوات في عام ٢٠٠٧.

وحت أحد الوفود الصندوق على تنفيذ استراتيجية واضحة بشأن أمن سلع الصحة الإنجابية مؤكداً دور الصندوق في الحد من وفيات الأمهات النفاسية ومعالجة نتائج عمليات الإجهاض غير المأمونة. وأكد أحد الوفود أهمية التغذية وسن الزواج كعوامل تساهم في وفيات الأمهات النفاسية وحت على اتباع النهج التي تراعي الفوارق بين الثقافات في معالجة هذه القضية الأخيرة.

وأشادت الوفود بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال التعاون بين بلدان الجنوب وبنجاحه في تنفيذ حملة مكافحة ناشور الولادة والبرنامج الاستشاري لصالح الشباب. ولاحظوا توسع عمله في مجال الإغاثة الطارئة والاستجابة الإنسانية ولا سيما في أعقاب كارثة تسونامي في المحيط الهندي. وحثوا الصندوق على تعزيز قدرته على تقديم استجابة منتظمة في الوقت المناسب لحالات الطوارئ والكوارث وطلبوا منه دراسة آثار ضمان استمرارية الاستجابات في المستقبل وتقديم تقرير إلى المجلس.

وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على دعمها لصندوق الأمم المتحدة للسكان وعمله. كما شكرت حكومة السويد على استضافتها لمائدة استكهولم المستديرة الرفيعة المستوى المتعلقة بالاستثمار في الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وأعربت عن تقديرها للاقتراح المتعلق بضرورة إدراج هدف يتعلق بالصحة الإنجابية في إطار الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية ووافقت على ضرورة مضاعفة الجهود في مجال صحة الأمهات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وأكدت تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان على الصحة الإنجابية والصحة الجنسية في أوساط الشباب وعلى مشاركته في الإجراءات الثلاثة.

كما أكدت عمل الصندوق في مجال أمن سلع الصحة الإنجابية مشيرة إلى أنه سيتم إطلاع أعضاء المجلس على الاستراتيجية. وقد قدم الصندوق التوجيه إلى المكاتب القطرية بشأن إيلاء الاهتمام اللازم للصحة الإنجابية للمراهقين في الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر. ولاحظت أن هناك ما يزيد عن ١ ٠٠٠ طلب للتدريب في برنامج الصندوق

الخاص بالشباب وأشارت إلى نجاح الشراكات مع القطاع الخاص في حملة مكافحة ناشور الولادة.

وفيما يتعلق بالأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر والنهج القطاعية أشارت المديرية التنفيذية إلى أن قلة عدد موظفي الصندوق يحد من قدرته على المشاركة في جميع الاجتماعات. ويحتاج الصندوق إلى زيادة موارده في المكاتب القطرية للتصدي لمثل هذه التحديات. مما فيها تلك المرتبطة بجهود إصلاح الأمم المتحدة. وأكدت التزام الصندوق بالنهج التي تراعي الفوارق الثقافية في البرمجة والتعاون بين بلدان الجنوب والعمل في البيئة الجديدة.

وأعرب رئيس مكتب التخطيط الاستراتيجي عن تقديره لثناء الوفود وأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بتنفيذ إطار عمل التمويل المتعدد السنوات بشكل فعال. وأشار إلى التعليقات المتعلقة بالبيانات ومؤشرات تقارير إطار عمل التمويل المتعدد السنوات وذكر أنه يتوقع توفر المزيد من البيانات بشأن المؤشرات للتقرير الشامل لإطار عمل التمويل المتعدد السنوات في عام ٢٠٠٧.

واعتمد المجلس التنفيذ المقرر ٢٥/٢٠٠٥ تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٤.

## سابع عشر – التزامات التمويل المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان

شكرت المديرية التنفيذية المانحين على مساهماتهم في سياق عرضها للتقرير المتعلق بالالتزامات التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان DP/FBA/2005/8 و Corr.1 مما أتاح للصندوق الحصول على أعلى مستوى من الموارد. وشكرت بصفة خاصة البلدان التي زادت من مساهمتها وأعربت عن الأمل بأن يتمكن الصندوق من تحقيق هدفه الجديد البالغ ٤٠٠ مليون دولار في موارده العادية في عام ٢٠٠٥.

وقدم الموظف المسؤول عن فرع تعبئة الموارد معلومات مستكملة عن التوقعات، إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان وشدد على أهمية إنشاء قاعدة موارد مأمونة ويمكن التنبؤ بها وشكر المجلس التنفيذي على توجيهه ودعمه وتشجيعه.

وأثنت الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان لنجاحه في تعبئة الموارد ملاحظة أن ذلك يعتبر دليلاً على ثقة المانحين في عمله. وطلبت الوفود تقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية لمجالى السكان والصحة الإنجابية.

وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على دعمها واقتراحاتها. وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يقوم بدراسة أفضل السبل لبيان مساهمات بلدان البرامج في التقرير. واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٢٠٠٥: الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

## ثامن عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

كان معروضا على المجلس التنفيذي ١٤ مشروع وثيقة من وثائق البرامج القطرية ومذكرة بشأن تنفيذ برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاص لتقديم المساعدة إلى ميانمار والتمديد الأول لسنة واحدة للبرنامج الخاص لتقديم المساعدة إلى ميانمار وتمديد البرنامج القطري لتيمور ليشتي لمدة سنتين.

أفريقيا: شجعت الوفود برنامج الأمم المتحدة للسكان على زيادة تركيزه على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع البرامج الأربعة. وأعربت عن ترحيبها بتعاون الصندوق مع منظمات المجتمع المدني في بوركينافاسو ولا سيما في مجال التعليم والتوعية. كما أبدت الوفود ترحيبها بالتركيز على القضايا الجنسانية وأشارت إلى أن الصندوق يتمتع بمركز ممتاز لقيادة الصندوق المشترك المعني بشؤون الجنسين. وحثت الصندوق على زيادة مشاركته في برنامج القطاع الصحي وعلى قيادة برنامج الصحة الإنجابية. وفيما يتعلق بوثائق البرنامج القطري لغانا، لاحظت الوفود التقدم الحرز من خلال النهج القطاعي وحثت على اللجوء المستمر إلى القطاع الخاص فيما يتعلق ببرمجة الرفائل وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة قدرته في مجال شؤون الجنسين. وفيما يتعلق بوثائق البرنامج القطري لأوغندا أئنت الوفود على تحقيق المزيد من المواءمة مع الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر والنهج القطاعي للصحة وأوصت بزيادة التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وتساءلت الوفود عن الكيفية التي ستتم بها معالجة المسائل الإنسانية في شمال أوغندا وحثت الصندوق على معالجة موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الدول العربية وأوروبا - أعربت الوفود عن تقديرها للاتساق القائم بين وثائق البرامج القطرية لكل من أوكرانيا وألبانيا وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكدت دور الصندوق في زيادة الوعي في أوساط الشباب فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية وركزت على ضرورة معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأئنت على عمل الصندوق في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية من خلال تقديم الخدمات الموحدة في أوكرانيا. وشجعت الوفود الصندوق على العمل من أجل الحد من حوادث الإجهاض في

أوكرانيا وألبانيا وعلى معالجة العنف القائم على نوع الجنس في أوكرانيا ودعت إلى تقديم موارد إضافية للبرنامج في أوكرانيا. كما أعربت عن ارتياحها لأن وثيقة البرنامج القطري لتركيا أكدت على بناء القدرة الوطنية ولاتفاقها مع الأولويات الوطنية. وفيما يتعلق بوثيقة البرنامج القطري للأرض الفلسطينية المحتلة أثنى أحد الوفود على التركيز على فرص الحصول الشامل على خدمات الصحة الإنجابية.

آسيا والمحيط الهادئ - أكدت الوفود على أهمية الأمانة المأمونة وتوفير القابلات المدربات عند الولادة فيما يتعلق بوثيقة البرنامج القطري لبنغلاديش. ورحبت بالجهود المبذولة لتدريب القابلات ودعت إلى تقديم دعم تقني لتحسين نوعية الخدمات. كما يتعين إيلاء المزيد من الاهتمام لبناء القدرات ولسلع الصحة الإنجابية والشراكات مع المجتمع المدني. وأثنت الوفود على وثيقة البرنامج القطري لكومبوديا وعلى المساعدة التي يخطط الصندوق لتقديمها من أجل تعداد السكان لعام ٢٠٠٨. وشجعت الصندوق على العمل مع المنظمات غير الحكومية بشأن قضايا التوعية مثل الصحة الإنجابية للمراهقين كما شجعت على زيادة التعاون مع وزارة شؤون المرأة. وفيما يتعلق بوثيقة البرنامج القطري للصين لم يؤيد أحد الوفود قيام الصندوق بالاستمرار في تقديم الدعم للسلطات السكانية الصينية في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. وأعرب عدد من الوفود عن دعمه لوثيقة البرنامج القطري مرحبين بالالتزام بالإصلاح والانفتاح الآخذ في الظهور في البرنامج الصيني لتنظيم الأسرة. وفيما يتعلق بورقة البرنامج القطري لفييت نام أثنت الوفود على التركيز على الحد من الفقر وعلى وفيات الأمهات النفاسية والرضع. وأشارت إلى الحاجة إلى تنفيذ برامج للصحة الإنجابية للمراهقين في المدارس وشجعت الصندوق على مواصلة أنشطته في ميانمار لكفالة حقوق السكان في الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية.

#### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أعربت الوفود عن تقديرها لوثيقة البرنامج القطري لبيرو لانسجامها مع الأولويات الوطنية ومع الخطط الإنمائية الوطنية. ورحبت بواقع قيام الحكومة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الإنمائيين الآخرين بإجراء مشاورات على نطاق واسع في وضع البرنامج.

وأعرب مدراء الشعب الجغرافية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن شكرهم للوفود على تعليقاتها مضيفين أن التعليقات المتعلقة بفرادى مشاريع البرامج القطرية سيتم إبلاغها إلى البلدان المعنية.

وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديد الأول للبرنامج الخاص لتقديم المساعدة لميانمار لمدة سنة واحدة وبمذكرة تنفيذه. ووافق المجلس على التمديد لمدة سنتين للبرنامج القطري لتيمور ليشتي وأحاط علماً بوثائق البرامج القطرية الأربعة عشرة التالية والتعليقات المقدمة بشأنها: بوركينا فاسو وغانا وناميبيا وأوغندا وألبانيا وجورجيا والأرض الفلسطينية المحتلة وتركيا وأوكرانيا وبنغلاديش وكمبوديا والصين وفييت نام وبيرو.

## تاسع عشر – مسائل أخرى

تحية وداع لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ودع المجلس التنفيذي مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد مارك مالوك براون، لدى مغادرته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليتولى منصب رئيس ديوان الأمين العام. وأطرت الوفود إنجازات مدير البرنامج وقدراته الشخصية متمنية له التوفيق في منصبه الجديد.

وأثنى أعضاء المجلس على مدير البرنامج لقيادته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فترة إصلاح حاسمة، معربين عن أسفهم لمغادرته ومقدرين التزامه بالتنمية ومبادرته ببدء عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات مثل صنع السلام فيما بعد الصراعات ولجنة القطاع الخاص ومشروع الألفية وإرجاع حالة موارد المنظمة إلى طبيعتها.

مناسبة خاصة: من بناء السلام بعد الصراع إلى التنمية: تجربة السلفادور

افتتح رئيس المجلس التنفيذي المناسبة الخاصة مؤكدا أهمية جهود بناء السلام في السلفادور والشراكة النموذجية القائمة بين السلفادور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعمل من أجل تحقيق السلام والتنمية.

ثم قدم المتحدثين المرموقين، وهم: سعادة السيد فرانسيسكو لينيز، وزير خارجية السلفادور، الذي استعرض التحديات التي واجهتها السلفادور في تحقيق السلام الدائم والديمقراطية بعد عقد من التراع المسلح، مركزا الضوء على عملية الحوار والمفاوضات التي أشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ورافق الوزير لينيز رئيس القضاء ورئيس المحكمة العليا، السيد أوغوستين غارسيا كالديرون، ووزير التعليم السابق ومنسق التقرير الأول للسلفادور المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ايفيلين لاسير دولوفو، والزعيم السياسي والقائد السابق لجبهة التحرير الوطني، فاوكونود واردادا، والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، زيفيرين ديابري، ومنسق الأمم المتحدة المقيم في السلفادور، بيت روهر. وتناولوا مسألة الانتقال من مرحلة

حل الصراع إلى بناء السلام والتنمية والإصلاحات المؤسسية والقانونية وتطور السياسات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية.

وناقش نائب المدير المساعد ونائب مدير مكتب منع الكوارث والانتعاش، السيد جون أوهيرون، الدروس المستفادة من بناء السلام فيما بعد الصراع على نطاق العالم. كما تحدثت مساعدة مدير البرنامج ومديرة مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيدة أيلينا مارتينيز، عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء السلام في أمريكا الوسطى.

وشكرت الوفود المتحدثين على ما قدموه من عروض، وأثنت على حكومة السلفادور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم المناسبة. ولفتت الانتباه إلى مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بمفاوضات السلام والاتفاقات الإطارية لحقوق الإنسان والشعوب الأصلية ومساعدة المشردين داخليا واللاجئين ودعم الأنشطة المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج.

وحثت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة عمله مع البلدان لتنسيق عمليات السلام طوال المراحل اللاحقة للصراع. ونظرا لندرة الموارد في مرحلة ما بعد الصراع، يتعين أن يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة على تجميع مواردها والعمل عن كثب مع مؤسسات التمويل الدولية لزيادة الأثر المحقق على الصعيد القطري إلى أقصى الحدود. وبعد أن حثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستفادة من الأهمية المتزايدة لأنشطة بناء السلاح اللاحق للصراعات أعربت عن الأمل في أن يكون لمبادرة الأمين العام لإنشاء لجنة لبناء السلام وصندوق دائم لبناء السلام بعد إقرارها، أثر إيجابي على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المرحلة اللاحقة للصراع.

وتلا المناسبة الخاصة حفل استقبال شارك في استضافته مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزير خارجية السلفادور.

## طرق عمل المجلس

قدم نائب رئيس مكتب الدول الأفريقية الورقة الغفل عن تحسين طرق عمل المجلس التنفيذي مسلطا الضوء على القضايا التي تمت إثارتها في الاجتماع غير الرسمي المعقود في ١ حزيران/يونيه. وأبدت الوفود اهتمامها بالاقترحات الواردة في الورقة الغفل، ولكنها أشارت إلى ضرورة إجراء المزيد من المناقشات قبل التوصية باتخاذ إجراءات لإدخال تحسينات. ورأت بعض الوفود عدم الحاجة لتحسين طرق العمل في هذه المرحلة.

واقترح عدد من الوفود تحديد أوجه النقص في طرق عمل المجلس في شكل مصفوفة. ووافق أعضاء المجلس على تقديم توصياتكم في الدورة الراهنة وإجراء مشاورات غير رسمية وإعادة عرض الورقة الغفل كوثيقة رسمية للمجلس في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

### عرض غير رسمي من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عن الدراسة الاستقصائية العالمية عن أثر الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري

قدم العرض لمحة عامة عن النتائج الرئيسية وهي: (أ) الوعي بإعلان بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية وامتلاكها؛ (ب) علامات الالتزام والتأهب لإنشاء قاعدة بيانات تحليلية لصياغة استراتيجيات الحد من الفقر والخطط الإنمائية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم المحرز في إجراء تقييمات للاحتياجات والتحول في السياسات والتشريعات والميزانيات والتعاون الإنمائي؛ (ج) علامات التحرك صوب التنفيذ مثل زيادة البرامج الخاصة بمعالجة قضايا الصحة والتعليم؛ (د) نطاق وطبيعة الإجراءات التي اتخذتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

### صندوق الأمم المتحدة للسكان

نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاورتين غير رسميتين: (أ) عن دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في العمل في مجال التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية ومرحلة الانتقال والانتعاش (ب) صحة الأمومة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.